

أهمية تطبيق الحوكمة للرفع من جودة مخرجات نظام المعلومات في المصارف

-دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية بيومرداس-

The importance of governance in the enhancement of the quality of banks' information system outputs

Case study of a group of commercial banks in Boumerdes

رفیق علیوات

حبيبة بوسعيدى

مخبر بحث: تمويل التنمية في الاقتصاد الجزائري، كلية العلوم
الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة
بومرداس، الجزائر.

مخبر بحث: مستقبل الاقتصاد الجزائري خارج قطاع
المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم
التسيير، جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر.

r.aliouat@univ-boumerdes.dz

h.boussaidi@univ-boumerdes.dz

تاريخ النشر: 2024/06/30

تاريخ القبول: 2024/06/05

تاریخ الاستلام: 2024/05/02.

ملخص:

تقوم هذه الدراسة بإبراز أهمية تطبيق الحوكمة في رفع جودة مخرجات نظام المعلومات في المصارف من خلال القيام بدراسة مجموعة من البنوك التجارية دراسة ميدانية لحالة ولاية بومرداس، تم إجراء الدراسة في المصارف التالية : الفلاحة والتنمية الريفية، الخارجي الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، الوطني الجزائري، وتهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على السؤال الرئيسي المصاغ على النحو التالي: كيف لتطبيق الحوكمة أن يرفع من جودة مخرجات نظام المعلومات في المصارف محل الدراسة ؟، ولأجل معالجة الموضوع تم صياغة الفرضية الرئيسية التي تنص على أن الحوكمة المصرفية أداة فعالة تؤثر في رفع جودة مخرجات نظام المعلومات في المصارف محل الدراسة.

ولتحقيق الغرض تم الاعتماد على أداة الاستبيان، من خلال عينة تتكون من 18 مبحوثاً، وبعد فحصها ومعالجتها باستخدام برنامج (SPSS 24)، خلصت الدراسة إلى أن الحوكمة المصرفية

تساهم بشكل فعال في رفع جودة مخرجات نظام المعلومات في المصارف محل الدراسة مما ينعكس بالإيجاب عليها.

الكلمات المفتاحية : الحوكمة المصرفية، نظام المعلومات المصرفي، الجودة، المصارف.

تصنيف JEL : C42، C80، G21، G39، L86

Abstract:

This study aims highlights the importance of applying governance in the enhancement quality of information system outputs. The study focus on a group of Algerian commercial banks, through an emperical study in Boumerdes region. The study was conducted in the following banks: The Bank of Agriculture and Rural Development, the External Bank of Algeria, the Algerian poupopular's Credit, and The National Bank of Algeria.

This study aims to answer the main question formulated as follows: How does applying governance increase the quality of the outputs of the information system in the banks under study?, In order to address the issue, the main hypothesis was formulated, which states that banking governance is an effective tool that affects raising the quality of information system outputs in the banks under study.

The study used a questionnaire tool in order to treat the problematic, and test hypotheses. Through a sample of 18 questioned consisting of a general manager, assistant director, head of department, and after examining and processing them using SPSS 24, the study concluded that the banking governance contributes effectively in the enhancement of the quality of banks' information system outputs in question, which reflects positively on its performance.

Keys words: governance, banking information system, the quality, banks.

JEL classification : C42, C80, G21, G39, L86

مقدمة :

تعاظم الاهتمام بمفهوم الحوكمة من طرف العديد من الباحثين على حد سواء لما تكتسيه من أهمية في إدارة الأعمال، لا سيما في معالجة الاختلالات الممكن أن تؤثر في وجود واستمرارية المؤسسات. ويرتكز الاهتمام بهذا المفهوم باعتباره أداة من أدوات الإدارة الحديثة على مجموعة من القواعد والمبادئ السليمة التي يمكن من خلالها القضاء على مختلف التصرفات غير المقبولة إداريا وأخلاقيا، إضافة إلى ترسيخ الشفافية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

وتعتبر المصارف الركيزة الأساسية في أي اقتصاد باعتبارها جزءا من نظامه المالي. لذا، وبالنظر لدورها الفاعل في تنشيط الحركة الاقتصادية لمختلف الفاعلين كان ضروريا عليها الاهتمام بهذا المفهوم كونه يملك من توفير نظام مصرفي سليم يسمح بجذب موارد أكثر واستخدامها بطريقة أكثر كفاءة، فضلا عن تحقيق الاستقرار والأمان من المخاطر وحماية حقوق المودعين والمساهمين.

وفي ظل ما تشهده بيئة المصارف من تغيرات وما يميزها من سرعة التطور نتيجة الثورة التكنولوجية والعملة، فقد تنامي اهتمامها بالتحكم بالمعلومة، من خلال البحث عن امتلاك نظام معلومات يتماشى مع رؤيتها وأهدافها. وعليه، فاستغلال نظام معلومات لاتخاذ مختلف القرارات، خاصة الاستثمارية والائتمانية منها، يركز أساسا على جمع ومعالجة مختلف البيانات اللازمة لإنشاء المعلومات المفيدة في الوقت المناسب وتنسم بدرجة عالية من الجودة، مع ضرورة تطبيق مبادئ الحوكمة كونها تضمن الشفافية والرقابة والجودة لمختلف المعلومات التي يحتاجها متخذ القرار.

ومن خلال ما سبق تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على السؤال الرئيسي المصاغ على النحو التالي:

كيف لتطبيق الحوكمة أن يرفع من جودة مخرجات نظام المعلومات في المصارف محل الدراسة ؟

❖ **فرضية الدراسة :** انطلاقا من الإشكالية يمكن طرح جملة من الفرضيات على النحو الموالي:

-تعمل المصارف محل الدراسة على تطبيق الحوكمة المصرفية وفق المبادئ المنصوص عليها؛

-يعتبر نظام المعلومات المصرفي المتبنى في المصارف محل الدراسة غير فعال في تزويد مختلف الإدارات بالمعلومات الدقيقة التي يحتاجها متخذ القرار؛

-تعتبر الحوكمة المصرفية أداة فعالة تؤثر في رفع جودة مخرجات نظام المعلومات في المصارف محل الدراسة.

❖ الدراسات السابقة :

باللغة العربية :

-دراسة (بن عيشي عمار، 2016)، والتي جاءت بعنوان تطبيق الحوكمة المصرفية وأثرها في جودة المعلومات المحاسبية - دراسة ميدانية في ولاية بسكرة، فقد شملت الدراسة عينة عشوائية مكونة من 40 بنكا مبحوثا كموضوع للدراسة، أين تولت هذه للدراسة بتبيان معرفة تأثير تطبيق مختلف مبادئ الحوكمة في المصارف بولاية بسكرة على جودة المعلومات المحاسبية في البنوك الجزائرية. الدراسة توصلت إلى أن البنوك محل الدراسة تولي اهتماما لتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية مما ولد آثار إيجابية على جودة المعلومات المحاسبية.

-في حين جاءت دراسة (مصطفى عقاري، حكيمة بوسلمة، 2013)، بعنوان: أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية. فقد شملت الدراسة توضيحا لتأثير الحوكمة في الشركات في التقارير المالية وجودة المعلومات المحاسبية الواردة فيها ، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها، أن الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات يؤدي إلى المزيد من الإفصاح في إعداد التقارير المالية للشركات، كما تؤدي أيضا إلى تعزيز ثقة المستثمرين والمتعاملين في الأسواق.

-أما دراسة (حسن كريم الذبحاوي، جابر محمد علي 2018)، بعنوان الحوكمة المصرفية وانعكاساتها على الأداء المصرفي من خلال دراسة لعينة من المصارف التجارية الخاصة للمدة (2005-2015)، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق المصارف التجارية لمعايير الحوكمة للارتقاء بالأداء المصرفي، حيث استخدم الباحثان أداة الاستبيان لغرض اختبار الفرضيات إذ ضمت عينة البحث 108 استبانة، وبعد استخدام جملة من الأساليب الإحصائية بالاعتماد على برنامج SPSS توصلت الدراسة إلى عدة نتائج تركز أساسا على وجود علاقة ارتباط طردية وقوية جدا بين متغير الحوكمة بمبادئها وبين متغير الأداء المصرفي بمؤشرات المصارف عينة الدراسة ما يدل على إن اهتمام المصارف بمبادئ الحوكمة المصرفية وتبنيها بشكل إيجابي يؤدي إلى الارتقاء بمستوى الأداء المصرفي.

باللغة الأجنبية :

دراسة (Mohammed Ziaul Hoque, Md.Rabiul Islam, Hasnan) بعنوان: corporate governance and bank performance: the Bangladesh case of

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز تأثير آليات حوكمة 25 شركة مصرفية على الأداء المالي الخاص بها بكونها مدرجة في سوق الأوراق المالية بـ بنغلاديش خلال فترة 2003-2011، ومن أهم نتائج هذه الدراسة : أن الملكية العامة واجتماعات لجنة المراجعة مرتبطة بشكل إيجابي بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، كما أن استقلالية أعضاء مجلس الإدارة له أثر إيجابي على أداء المصارف.

دراسة (Sundas Sohail, Farhat Rasul and Ummara Fatima) بعنوان: IS internal, and external mechanism of governance enriching the performance of the banking sector of Pakistan?

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز كيفية قيام آليات الحوكمة (الداخلية والخارجية) بتعزيز أداء العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية وربح السهم ونسب توزيع الأرباح لعينة مكونة من 30 مصرفاً (عام وخاص) مدرجة في بورصة باكستان للفترة 2008-2014، وقد تم استخدام تقنيات Panel data (نموذج التأثير العشوائي الثابت)، وقد توصلت الدراسة إلى إن كلا من الآليات الداخلية والخارجية لها نفس القدر من الأهمية لتسريع أداء القطاع المصرفي.

❖ أهداف الدراسة : تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

- بيان مدى اهتمام المصارف بالحوكمة ومدى إدراكها أيضاً بأهميتها؛
- إلقاء الضوء على واقع نظام المعلومات المعمول به في المصارف محل الدراسة ؛
- التعرف على مدى مساهمة الحوكمة المصرفية في رفع من جودة مخرجات نظام المعلومات محل الدراسة.

❖ **منهجية الدراسة :** اعتمدنا للإجابة على الإشكالية المنهج الوصفي التحليلي كونه الأنسب في مثل هذا النوع من الدراسات لإبراز مختلف المفاهيم المرتبطة بالدراسة، وكذلك لتبيان أثر تطبيق الحوكمة المصرفية على في الرفع من جودة مخرجات نظام المعلومات المصرفي.

❖ **خطة البحث:** تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور رئيسية، حيث تم التطرق للإطار العام للحوكمة المصرفية من خلال النقاط التالية : المفهوم، الأهمية، كذلك آليات ومبادئ الحوكمة المصرفية بالإضافة إلى سبل دعم تطبيق الحوكمة المصرفية، أما المحور الثاني فتم تخصيصه لعرض

مختلف المفاهيم المتعلقة بنظام المعلومات المصرفي من مفهوم وأهمية وأنواع، أما المحور الثالث تناول الدراسة الميدانية من خلال إجراء مختلف الاختبارات الخاصة بالاستبانة وتحليل ومناقشة متغيرات الدراسة

أولا. مدخل إلى الحوكمة المصرفية :

يمكن التطرق للإطار العام للحوكمة المصرفية من خلال النقاط التالية :

1. مفهوم الحوكمة المصرفية :

لا يخرج مفهوم حوكمة المصارف عموما كمفهوم اصطلاحى عام عن مفهوم حوكمة في أي من الشركات وبمختلف القطاعات. لذلك، قد اعتمد بعض الباحثين عدة مصطلحات كحوكمة الشركات للمنظمات المصرفية أو حوكمة الشركات في القطاع المصرفي أو حوكمة المصارف.

أين يمكن اعتبار الحوكمة المصرفية على أنها "مجموعة من القواعد واللوائح القانونية والمحاسبة والمالية والاقتصادية التي توجه وتحكم الإدارة في أداء عملها والوفاء بمسؤولياتها ليس فقط أمام المودعين الذين هم أساسا الدائنون الرئيسيون للمصارف، ومن ثم أمام أصحاب المصالح والمجتمع في المنطقة التي يعمل بها القطاع المصرفي (الربيعي و راضي، 2011، صفحة 11)".

وانطلاقا من التعريف السابق فهي تعتبر "مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للمصرف وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين، بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة هؤلاء الفاعلين الخارجيين، والتي يتحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطة الهيئة الرقابية " (بن عيشي، 2016، صفحة 120).

كما تمثل " الأسلوب الذي من خلاله يحكم مجلس الإدارة والمديرين والإدارة العليا، أعمال وقضايا ومعاملات المصرف " (هاني، 2016، صفحة 224).

أما بنك التسويات الدولية فيعتبر الحوكمة في المصارف على أنها مجموعة الأساليب التي تدار بها المصارف من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا. محددة كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح مع الالتزام بالعمل وفق للقوانين والنظم السائدة وبما يحقق حماية مصالح المودعين " (اسماعيل ابراهيم، 2016).

واستنادا لما سبق، يمكن أن تعرف الحوكمة المصرفية بأنها عبارة عن مجموعة من القواعد والأطر القانونية والتنظيمية التي يتم من خلالها ضبط إدارة المصرف في تسيير شؤونه، إضافة إلى أنها تسمح

بمراقبة أدائه من طرف مختلف المسؤولين فيه، بما يحقق حماية مختلف حقوق المصرف وضمان وفائه لمختلف الالتزامات تجاه مختلف أصحاب المصالح.

2. أهمية الحوكمة للمصارف:

تحتل حوكمة المصارف أهمية كبيرة لدى الكثير من المالين والمحللين والمراقبين من خارج المصرف أو من داخله وكذلك كثير من المهتمين وأصحاب المصالح، وذلك لطبيعة العمل المصرفي والمخاطر المحيطة به، إذ أن الطبيعة الخاصة للعمل المصرفي تتطلب تبني رؤية أوسع وأعمق لحوكمة المصارف من المؤسسات الأخرى وذلك للحماية حقوق وأموال المودعين إلى جانب حقوق المساهمين، إذ تتميز المصارف بوجود تداخل في المصالح بين مختلف الأطراف بشكل معقد، وهذا يقتضي وجود نظام حوكمة واضح. (الذبحاوي و علي نور، 2018، صفحة 125)

فبالنسبة للباحثين (لحليح و عموري، 2015، الصفحات 214-215) تظهر أهمية تطبيق الحوكمة في المصارف من خلال النقاط التالية :

- زيادة فرص التمويل، استقرار سوق المال، انخفاض تكلفة الاستثمار والحد من الفساد؛
- يساهم التزام المصارف بتطبيق معايير الحوكمة في تشجيع زبائنها من الشركات المقترضة منها على احترام وتطبيق قواعد الحوكمة خاصة الإدارة الرشيدة، الإفصاح والشفافية، بما يساهم في الاقلال من التعثر المصرفي وكذا تدنية درجة المخاطر لمختلف تعاملاتها المصرفية ؛
- يؤدي تطبيق أسس الحوكمة - كعنصر رئيسي- إلى اندماج المصارف ومسايرة الاقتصاديات العالمية، لا سيما التي لم تتمكن من اللحاق بمصاف المصارف العالمية ؛

3. آليات حوكمة المصارف:

تتمثل آليات حوكمة المصارف كما ساقها كلا من (S, F, & U, 2017, pp. 642-629)

في ما يلي:

- **الآليات الخارجية لحوكمة المصارف:** تعتبر الالتزامات القانونية والتنظيمية جزءا من الحوافز الخارجية التي تهدف إلى مطالبة المصارف بالامتثال لمعايير إدارة المخاطر والشفافية وحماية حملة الأسهم والزبائن والموظفين والبيئة.

يتم إنشاء الآليات الخارجية من قبل الهيئات الوطنية والدولية لتطبيق أفضل الممارسات (جودة المعلومات، معايير المحاسبة والمراجعة، قواعد العمل، المعايير البيئية،)، ويعتبر سوق الأوراق المالية وأسواق الديون بمثابة مصدرا للانضباط الإداري للمالكي الشركة.

- **الآليات الداخلية لحوكمة المصارف:** تتضمن آليات الحوكمة الداخلية في التفاعلات بين فريق إدارة المصرف ومجلس الإدارة، هدفهم هو تقييد سلطة الحكم لمنعهم من إثراء أنفسهم ضد مصالح المساهمين، وتتمثل آليات الحوكمة الداخلية على سبيل المثال، المتطلبات التي لا يرأسها المدير التنفيذي لمجلس الإدارة.

4. مبادئ الحوكمة في المصارف:

تعتبر الحوكمة، الفعالة للشركات، حاسمة في الأداء السليم للقطاع المصرفي والاقتصاد ككل، في حين أنه لا يوجد نهج واحد لحوكمة الشركات الجيدة، إلا أن مبادئ لجنة بازل المنقحة توفر إطارا يجب على البنوك والمشرفين من خلاله العمل لتحقيق إدارة متينة وشفافة للمخاطر وصنع القرار. وعند القيام بذلك، تعزز ثقة الجمهور والحفاظ على سلامة النظام المصرفي.

وتحتل مجموعة المبادئ المنقحة التي وضعتها اللجنة محل الإرشادات التي نشرتها في عام 2010، ويشدد هذا التعديل على الأهمية الحاسمة للإدارة الفعالة للشركات من أجل الأداء السليم والسلس للمصارف، إضافة إلى تشديده على أهمية إدارة المخاطر كجزء من إطار حوكمة الشركات الإجمالي للمصرف ويعزز قيمة مجالس الإدارة واللجان القوية بالإضافة إلى وظائف المراقبة الفعالة، بشكل أكثر تحديدا.

تتمثل هذه المبادئ المنقحة من (Basel comitee, 2015, pp. 8-40) فيما يلي:

- **مسؤوليات مجلس الإدارة الشاملة:** تركز أساسا على مواجهة مجلس الإدارة لمسؤولياته الشاملة المرتبطة بالمصرف، بما فيها الموافقة على تنفيذها للأهداف الاستراتيجية الخاصة بالمصرف، بالإضافة للإطار العام للحوكمة وكذا ثقافة الشركات؛
- **مؤهلات مجلس الإدارة وتكوينه:** أين يتوجب على أعضاء مجلس الإدارة أن يتمتعوا بتأهيل واستقلالية في شغل مناصبهم، كما يجب عليهم فهم دورهم في الرقابة وحوكمة الشركات، متميزين بقدرتهم على ممارسة حكم سليم وموضوعي حول الأنشطة المرتبطة بالمصرف؛
- **هيكل مجلس الإدارة وممارسته الخاصة:** أين يتوجب على مجلس الإدارة تحديد مختلف الهياكل وممارسات الإدارة بما يتناسب مع طبيعة عمله الخاص، وأن يؤمن كافة الوسائل اللازمة لتحقيق

وإنجاز هذه الأنشطة والممارسات. كما يتوجب على مجلس الإدارة تتبعها ومراجعتها دوريا من أجل تحقيق الفعالية باستمرارية؛

- **الإدارة العليا بموجب توجيه مجلس الإدارة ومراقبته:** ي أين يتوجب على الإدارة العليا الوقوف على تنفيذ وإدارة مختلف أنشطة المصرف بما يتوافق مع استراتيجية العمل وكذا الرغبة في المخاطرة وبرامج المكافآت وغيرها من السياسات التي يعتمدها المجلس؛

- **هيكل المجموعة :** يتحمل مجلس إدارة الشركة الأم المسؤولية الشاملة عن المجموعة، ولضمان إنشاء وتشغيل إطار إدارة واضح يناسب الهيكل والعمال والمخاطر التي تواجه المجموعة وكياناتها، يجب أن يعرف مجلس الإدارة والإدارة العليا البنية التنظيمية لمجموعة المصرف والمخاطر التي تواجهها؛

- **وظيفة إدارة المخاطر:** من المفروض على المصارف أن تحوز وظيفة واضحة لإدارة مخاطرها باستقلالية وفعالية، بالارتكاز على إشراف ومتابعة مستمرتين من المسؤولين على هاته المخاطر، أخذنا بعين الاعتبار تخصيص الموارد الكافية لهاته الوظيفة وكذا المكانة والاستقلالية وقدرتها على الوصول إلى مجلس الإدارة؛

- **تحديد المخاطر ورصدها ومراقبتها:** يجب تحديد المخاطر ومراقبتها على أساس الكيان القائم على مستوى المصرف والفرد؛

- **التواصل مع المخاطر:** يتطلب إطار فعال لإدارة المخاطر وجودة اتصالات قوية داخل المصرف حول المخاطر المرتبطة بأنشطته وضرورة رفع التقارير إلى مجلس الإدارة ؛

- **الامتثال:** يعتبر مبدأ الامتثال مبدأ يتولى ويتحمل من خلاله مجلس إدارة المصرف مسؤولية الإشراف على إدارة مخاطر الامتثال المنبثقة من التزامات للمصرف. ومن خلال هذا المبدأ يتوجب على مجلس الإدارة إنشاء وظيفة تعنى بامتثاله وتوافق أنشطته على سياسات المصرف ومختلف عملياته، بهدف تحديد مختلف المخاطر المرتبطة بالامتثال، ومن ثم القيام بتقييمها، رصدها والابلاغ عنها وكذا تقديم المشورة بشأنها؛

- **المراجعة الداخلية للحسابات:** إذ يعتبر توفر وظيفة التدقيق الداخلي أمرا ضروريا وضمانا مستقلا بالنسبة لمجلس الإدارة. أين ينتظر من هذه الوظيفة تدعيمها لمجلس الإدارة وكذا الإدارة العليا بما يسعدها على تحقيق وتعزيز عملياتها المرتبطة بتحقيق حوكمة فعالة، وضمان سلامة للمصرف للأجل البعيد؛

- **التعويض:** يجب أن يدعم هيكل الأجور في المصرف الإدارة السليمة للشركات وإدارة المخاطر؛

- **الإفصاح والشفافية :** يجب أن تكون إدارة المصرف شفافة بشكل كاف لمساهمييه والمودعين وأصحاب المصالح الآخرين والمشاركين في السوق؛
- **دور المشرفين:** يجب أن يتوفر أفراد وظيفتهم الأساسية الاشراف على التوجيه والوقوف على حوكمة الشركات في المصارف. يركز هذا الدور أساسا على القيام بالتقييمات الشاملة والمستمرة، بالإضافة إلى التفاعل المنتظم مع مجالس الإدارة وكذا الإدارة العليا. كما يتطلب هذا الدور العمل المستمر على التحسين وإجراء التصحيحات الضرورية، مع إشراك المعلومات حول حوكمة الشركات مع الآخرين المشرفين.

4. سبل دعم تطبيق الحوكمة في المصارف:

يتطلب تطبيق الحوكمة في المصارف تطبيقا سليما مجموعة من العناصر الأساسية بغية تحقيق أهدافها. فبالنسبة لـ (بن رحيم، 2012، صفحة 209) تتمثل سبل دعم تطبيق الحوكمة في المصارف فيما يلي:

- وضع وتحديد الأهداف الإستراتيجية للمصرف، بالإضافة إلى تنفيذ سياسات واضحة مرتبطة بمختلف المسؤوليات في المصرف؛
- الوقوف على ضمان وتحسيد الكفاءة في أنشطة أعضاء مجلس الإدارة؛
- الوقوف على ضمان توفر مراقبة ملائمة ومستمرة من طرف الإدارة العليا؛
- ضمان الاستفادة الفعلية من عمل المراجعين الداخليين وكذا الخارجيين؛
- ضمان وجود نظام الحوافز يتوافق أساسا مع أنظمة المصرف؛
- مراعاة الشفافية في تطبيق مبادئ الحوكمة؛
- الوقوف على ضمان وتحسيد الرقابة من طرف كلا من مجلس الإدارة، هيئات الإشراف وكذا الرقابة الداخلية؛
- ضمان القيام بعملية الرقابة من طرف أفراد أو هيئات لا تربطهم أي صلات بالعمل اليومي في مجالات الأنشطة والعمل المختلفة للمصرف بغية ضمان حياد وسلامة واستقلالية عملية الرقابة ؛

ثانيا. مفاهيم أساسية حول نظام المعلومات المصرفي:

نظرا لأهمية الموضوع، سيتم التطرق من خلال هذا المحور إلى مفهوم وأهمية نظام المعلومات المصرفي دون إغفال التطرق إلى أنواعه.

1. مفهوم نظام المعلومات المصرفي:

لتوضيح هذا المفهوم، يمكن الانطلاق من كونه عبارة عن نظام المعلومات أساسا أين يتعدى إلى اعتباره " بيئة تركز على عدد من العناصر المتفاعلة فيما بينها ومع محيطها، أين يهدف هذا التفاعل إلى جمع البيانات ومعالجتها حاسوبيا، بالإضافة إلى إنتاج ونشر المعلومات لمن يحتاجها لصناعة القرارات (الصباغ، 2004، صفحة 11)، لذا فهو " مسؤول عن تخزين ومعالجة المعلومات المتعلقة " بنظام التشغيل" من أجل إتاحتها لنظام التحكم(Reix, 2002, p. 11). وعليه، فلا يختلف مفهوم نظام المعلومات المصرفي عن المفهوم العام لنظام المعلومات، إلا في طبيعة العمل ذو الطبيعة المالية. ولقد تعددت تعاريف نظام المعلومات المصرفي والتي نجد منها:

- يعتبر نظام المعلومات المصرفي نظاما فرعيا من النظام الرئيسي والشامل للمصرف. تكمن مهامه الأساسية في جمع مختلف البيانات المتعلقة بالأنشطة المختلفة للمصرف، من مختلف المصادر الداخلية والخارجية على سواء، ومن ثم معالجتها آليا، أين يتوجب عليها تزويد الإدارة المصرفية ومختلف مستوياتها التنظيمية بالمعلومات، الناتجة عن عملية المعالجة، المساعدة في اتخاذ القرارات وحل المشكلات المصرفية. أين يجب أن تتميز هذه المعلومات بالخصائص الكمية والدقة والتوقيت المناسب (الحمدي، 2004، صفحة 68)
- كما يعرف نظام المعلومات المصرفي أيضا بأنه: "النظام الذي يجمع البيانات ويحولها إلى معلومات يتم إرسالها ونشرها بواسطته في مختلف المستويات التنظيمية للمصرف. ويمكن أن يستخدم ويستعين بعدة أنواع من نظم معالجة المعلومات، بهدف المساعدة في توفير المعلومات المناسبة بما يتوافق مع احتياجات المستفيدين" (هلاي، 2007، صفحة 01).

وتأسيسا لما سبق، يمكن تعريف نظام المعلومات المصرفي على أنه مجموعة من العناصر التي تتداخل وتتفاعل مع بعضها البعض للحصول على مختلف البيانات، ومن ثم تخزينها وتحليلها واسترجاعها للحصول على مختلف المعلومات الضرورية التي تحتاجها الإدارة المصرفية لغرض استخدامها في اتخاذ مختلف القرارات المتعلقة بالمصرف.

2. أهمية نظام المعلومات المصرفي :

تظهر أهمية وجود نظام المعلومات المصرفي جليا، وذلك بما تساهم فيه في مختلف الأنشطة والاقتصادية ومختلف القطاعات ، وبالنسبة لكل من (Elidrissi & Elidrissi, 2010, pp. 55-61) تعود هذه الأهمية لعدة أسباب أهمها :

- التطور الحاصل في سوق الاتصالات الالكترونية مما وفر وسائل حديثة تضمن سهولة نقل ونشر المعلومات لمسافات عديدة بما في ذلك البعيدة منها ؛
- التطور الحاصل في سوق صناعة الحواسيب الالكترونية، مما ساعد على ضمان عمليات التخزين للمعلومات مهما كان حجمها، دون إغفال سهولة وسرعة الولوج إليها ؛
- التطور الحاصل في مجال التسويق المصرفي، وذلك من خلال اعتماده على مختلف وسائل الاتصالات الحديثة ؛
- ارتكاز مديري المصارف على مخرجات نظم المعلومات الإدارية بما يساعدهم في تحقيق الأهداف المسطرة، سواء القصيرة منها، المتوسطة والطويلة الأجل. كما يهدف هذا الاستخدام إلى المساعدة في تجنب الوقوع في الأخطاء بالإضافة إلى وضع القرارات الرشيدة الصائبة ؛
- المساهمة الملحوظة لنظام المعلومات المصرفي الجيد في بناء ميزة تنافسية. بالإضافة إلى تزويد الإدارة بالقدرة على التنبؤ بسياسات المنافسين، واستخدام مختلف الاستراتيجيات التنافسية.

3. أنواع نظام المعلومات المصرفي

تنقسم أنظمة المعلومات المصرفية لعدة أنواع، وذلك بحسب المجالات الوظيفية المتخصصة في المصارف (عبد المطلب، 2005، الصفحات 197-200)، وعليه يمكن تقسيمها إلى:

1.3. نظام معلومات صناعة الخدمة المصرفية :

يختص نظام معلومات صناعة الخدمة المصرفية أساساً بجمع البيانات المتعلقة بأنشطة المصرف الخدمية والإنتاجية المتنوعة. كما يختص كذلك بضمان التنسيق الدائم للعلاقات القائمة بينه وبين البيئة الخارجية، بالإضافة إلى معالجتها ونقل المعلومات الناجمة عنها إلى مختلف مراكز صنع القرار وفق الاحتياجات والتوقيت المطلوب.

2.3. نظام معلومات الموارد البشرية :

يتألف نظام المعلومات البشرية من العناصر التالية:

- بيئة المصرف الداخلية: والمتكونة من نظام الرواتب والأجور في المصرف، ونظام شؤون العاملين بالمصرف، نظام السجلات المصرفية، نظام توصيف الوظائف المصرفية، ونظام التدريب المصرفي.
- بيئة المصرف الخارجية: تتمثل هذه البيئة في مختلف العوامل الخارجية عن المصرف، أين تتأثر بها بصفة مباشرة أو بصفة غير مباشرة، منها الاقتصادية، السياسية ومختلف التشريعات والقوانين والنقابات العمالية، ومكاتب العمل والاستخدام.

- العمليات: متمثلة بالأساس في مختلف عمليات التسجيل، الترتيب والتصنيف المرتبطة بالبيانات ومعالجتها وتحديثها وتخزينها واستعادتها.
- المخرجات: هي جداول وتقارير تفصيلية.
- التغذية العكسية : هي عبارة عن مخرجات نظم المعلومات التي تصبح مدخلات لنفس النظام أو لنظم أخرى.

3.3. نظام معلومات التسويق المصرفي:

هو أحد نظم المعلومات الفرعية في المصرف في إطار نظام المعلومات الإدارية، يهدف إلى تجميع البيانات من مصادرها الداخلية والخارجية المتعلقة بالأنشطة التسويقية للمصرف، والعلاقات المتشابهة القائمة بينها وبين البيئة الخارجية، ومعالجتها، ونشر المعلومات التي تصدرها مراكز صنع القرار وفق الاحتياجات وفي الوقت المناسب. وما يمكن التنويه إليه إلى أن مخرجات نظام معلومات التسويق يمكن استخدامها كمدخلات أساسية لكل من نظام معلومات الإنتاج والتمويل والموارد البشرية.

ثالثا: الدراسة الميدانية

لقد تم استخدام أداة الاستبيان لجمع البيانات الأولية، في بعض المصارف العاملة في بومرداس وهي: بنك الفلاحة والتنمية الريفية، والبنك الوطني الجزائري، بنك القرض الشعبي الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، ومن أجل تحقيق ذلك قمنا باختيار عينة مكونة من مدير، نائب مدير، رئيس قسم، نائب رئيس قسم والبالغ عددهم 18 مبحوثا في المصارف محل الدراسة. تم إعداد الاستبيان وفقا لمراحل متتالية وفيما يلي أهم هذه المراحل والإجراءات:

1. مرحلة تحضير الاستمارة ونشرها:

تتمثل أول خطوة في مرحلة تحضير الاستمارة في تحديد البيانات الواجب تجميعها والملائمة لمتطلبات الدراسة، وعلى هذا الأساس تم الرجوع إلى تساؤلات الدراسة وأهدافها من أجل استخراج المعطيات المطلوب تجميعها والتي ستساعد في الإجابة على التساؤلات المطروحة في إشكالية الدراسة، إضافة إلى تحديد المستهدفين من الدراسة، والمتمثلين في مختلف موظفي البنوك التالية: بنك الفلاحة والتنمية الريفية، البنك الوطني الجزائري، بنك القرض الشعبي الجزائري، البنك الخارجي الجزائري.

وبعد تحديد مختلف الاحتياجات من المعطيات ثم تحديد هيكل الأسئلة الموجهة لأفراد العينة، تم إخضاعها لعملية تحكيم من طرف مجموعة من الأساتذة من أجل التأكد من سلامة بناء الاستبيان. ويتكون استبيان الدراسة من قسمين رئيسيين وهما:

القسم الأول: ويتمثل بأسئلة تخص البيانات الشخصية للفئة المبحوثة.

القسم الثاني: وهو عبارة عن محاور الدراسة، حيث اشتمل على ثلاثة محاور والتي تضم 21 فقرة.

- **المحور الأول:** يعكس مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المصارف في المصارف محل الدراسة.

- **المحور الثاني:** يعكس هذا المحور واقع نظام المعلومات في المصارف محل الدراسة.

- **المحور الثالث:** دور الحوكمة في رفع جودة مخرجات نظام المعلومات في المصارف محل الدراسة.

أما بخصوص المقياس المستخدم لإعداد الاستبيان فقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي، فهو يقوم بإعطاء مفردات العينة مجموعة من الفقرات ويطلب منهم إبداء رأيهم في التعبير عن درجة موافقتهم أو عدم موافقتهم لها وفق سلم متدرج.

كما تم اعتماد الوسط الحسابي ضمن المجالات التالية :

- من 1 إلى 1.79 يشير إلى موافقة ضعيفة جدا؛ - من 3.40 إلى 4.19 يشير إلى موافقة مرتفعة.

- من 1.80 إلى 2.59 يشير إلى موافقة ضعيفة ؛ - 4.20 إلى 5 موافقة مرتفعة جدا.

- 2.60 إلى 3.39 يشير إلى موافقة -متوسطة

2. الاختبارات الخاصة بالاستبانة وتحليل ومناقشة متغيرات الدراسة :

من أجل تحليل البيانات التي تم تجميعها بغية تحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية، باستخدام برنامج الإعلام الآلي المسمى Statistical package for social sciences، والذي يرمز له اختصاراً SPSS، وقد تم استخدام في هذه الدراسة الإصدار 24.

ومن أساليب التحليل الإحصائي التي تم الاعتماد عليها من أجل تحليل قوائم الاستبيان في هذه الدراسة ما يلي:

- اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة مدى ثبات أداة الدراسة ؛
- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتحديد استجابات مفردات عينة الدراسة نحو عبارات الاستبيان؛
- معامل التحديد (R^2) واختبارات (T)؛

- معامل الانحدار الخطي البسيط الذي تم استخدامه لتحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة ؛
-اختبار(F).

1.2. ثبات الاستبيان:

بغرض التحقق من صدق مقاييس الدراسة وثباتها من جهة ثانية الذي يقصد به الاستقرار في النتائج وعدم تغييرها بشكل كبير حتى ولو تم القيام بإعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترة زمنية معينة. ولهذا الغرض تم استخدام معامل ألفا كرونباخ.

والجدول التالي يوضح مختلف معاملات ألفا كرونباخ التي تحصل عليها لمتغيرات الدراسة :

الجدول (01): معاملات ألفا كرونباخ لمتغيرات الدراسة

رقم	المحور	معامل ألفا كرونباخ
1	مدى التزام المصارف بمبادئ الحوكمة المصرفية	0.901
2	واقع نظام المعلومات في المصارف محل الدراسة	0.931
3	دور الحوكمة في رفع جودة مخرجات نظام المعلومات في المصارف محل الدراسة	0.848
	مجموع فقرات الاستبيان 21	0.951

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معامل ألفا كرونباخ لكل محاور الاستبيان تتراوح (0.901، 0.931، 0.848) على التوالي وهي معاملات مرتفعة، وكذلك ألفا كرونباخ لجميع محاور الاستبيان معا بلغ 0.951 هذا ما يدل على أن قيمة الثبات مرتفعة، وهذا ما يجعلنا على ثقة تامة بصحة الاستبيان وصلاحيته لتحليل وتفسير نتائج الدراسة واختبار الفرضية

2.2. تحليل الخصائص الشخصية لعينة الدراسة :

انطلاقاً من عينة الدراسة، من المهم بما كان تحليل خصائصها بغية ربطها ومعرفة تأثيرها في تحقيق أهداف الدراسة، أين كانت نتائج تحليل الخصائص الشخصية لعينة الدراسة ممثلة في الجدول الموالي:

الجدول (02): وصف خصائص عينة الدراسة

النسبة %	العدد	المتغير	
61.1	11	ذكر	الجنس
38.9	7	أنثى	
/	/	من 20 إلى 29 سنة	السن
72.7	13	من 30 إلى 39 سنة	
22.2	14	من 40 إلى 49 سنة	
5.6	1	من 50 سنة فأكثر	
5.6	1	ثانوي	المستوى التعليمي
66.7	12	جامعي	
27.8	5	دراسات عليا	
22.2	4	مدير	الوظيفة
11.1	2	نائب مدير	
61.1	11	رئيس قسم	
5.6	1	نائب رئيس قسم	
11.1	2	أقل من 3 سنوات	الخبرة المهنية
16.7	3	من 4 إلى 9 سنوات	
50.0	9	من 10 إلى 15 سنة	
22.2	4	من 15 سنة فأكثر	

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه أن أغلبية أفراد العينة هم من الذكور والبالغ عددهم 11 بنسبة 61.1%، وأن أغلب أفراد العينة يتراوح سنهم بين 30 و40 سنة، ونلاحظ أيضا أن أغلب أفراد العينة لديهم الشهادة الجامعية بنسبة 66.7%، أما الدرجة الوظيفية فهي موزعة كالتالي: مدير بنسبة 22.2%، نائب مدير بنسبة 11.1%، رئيس قسم بنسبة 61.1%، ونائب رئيس قسم بنسبة 5.6% وأغلب أفراد العينة تزيد مدة خدمتهم في المصارف محل الدراسة من 10 إلى 15 سنة.

3.2. الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة :

سيتم عرض الإحصاءات الوصفية المتمثلة في الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة.

أ. تحليل مدى التزام المصارف بمبادئ الحوكمة :

يمكن تمثيل نتائج المتحصل عليها، لفهم مدى التزام المصارف محل الدراسة بمبادئ الحوكمة في الجدول الموالي:

الجدول (03): مدى التزام المصارف بمبادئ الحوكمة المصرفية

الرقم	المحور الأول	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	يتابع مسؤولي المصرف خطوات تطبيق مبادئ وفق النصوص التي جاءت بها في كل مستوياته	4.72	0.461	موافقة مرتفعة جدا
2	يعمل المصرف على تقسيم المسؤوليات وفق هيكل تنظيمي محكم يحقق مصالح الجميع	4.72	0.461	موافقة مرتفعة جدا
3	يتمتع مسؤولي المصرف بمؤهلات تسمح لهم بشغل مناصبهم باستقلالية تامة وموضوعية	4.22	0.878	موافقة مرتفعة جدا
4	يتم الإفصاح عن المعلومات في المصرف بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح	4.17	0.924	موافقة مرتفعة
5	يتمتع المصرف بإدارة شفافة، توفر المعلومات لمختلف أصحاب المصالح بأمانة وموضوعية	4.44	0.922	موافقة مرتفعة جدا
6	يخضع المصرف لرقابة دورية على أعماله	4.50	0.758	موافقة مرتفعة جدا
7	يتمتع المراجع الداخلي بالاستقلالية التامة عن بقية الوظائف	4.50	0.707	موافقة مرتفعة جدا
8	يملك المصرف وظيفة إدارة مخاطر مستقلة تحت إشراف مسؤولي المخاطر	4.17	1.249	موافقة مرتفعة
9	يرفع المسؤولون في المصرف تقارير دورية حول المخاطر التي يتعرض لها	4.33	0.970	موافقة مرتفعة جدا
	الدرجة الكلية للمحور الأول	4.41	0.814	موافقة مرتفعة جدا

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على مخرجات SPSS

يبين الجدول أعلاه أن التزام المصارف محل الدراسة لمبادئ الحوكمة جاءت مرتفعة جدا وفقا لمقياس الدراسة، حيث تتراوح المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة على فقرات هذا المقياس ما بين (4.17-4.72)، وكان أعلى متوسط للفئتين الأولى والثانية والبالغ 4.72 وبانحراف معياري بلغ 0.461 وهذا ما يدل على حرص بنوك محل الدراسة على تطبيق مبادئ الحوكمة وفق النصوص التي جاءت بها في كل مستوياته، كما تعمل على تقسيم المسؤوليات وفق هيكل تنظيمي محكم يحقق مصالح الجميع، كما بلغ المتوسط الحسابي العام لمدى التزام المصارف لمبادئ الحوكمة المصرفية (4.41)، وهذا ما يدل على أن المصارف محل الدراسة تلتزم بتطبيق مبادئ الحوكمة مما انعكس بالإيجاب على أفراد عينة الدراسة.

في حين يتراوح انحرافها المعياري بين (0.461-1.249)، كما بلغ الانحراف المعياري العام لمدى التزام المصارف لمبادئ الحوكمة المصرفية (0.814) والذي يدل على أن التشتت بين إجابات أفراد العينة كان قليلا نسبيا، أي أن أفراد العينة كانوا متفقين على أغلب فقرات أداة الدراسة.

ب. تحليل واقع نظام المعلومات في المصارف محل الدراسة :

تتمثل نتائج واقع نظام المعلومات في المصارف محل الدراسة والتي تم تجميعها وتحليلها في الجدول الموالي:

الجدول (04): واقع نظام المعلومات في المصارف محل الدراسة

الرقم	المحور الثاني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	يوفر نظام المعلومات المعمول به في المصرف معلومات دقيقة	4.44	0.856	موافقة مرتفعة جدا
2	يتملك المصرف برامج حديثة مناسبة لتشغيل نظام المعلومات	3.94	0.998	موافقة مرتفعة
3	يتميز نظام المعلومات المعمول به في المصرف بالمرونة وقابل للتعديل	3.89	1.132	موافقة مرتفعة
4	يوفر نظام المعلومات المعمول به في المصرف المعلومات اللازمة في الوقت المناسب لاتخاذ مختلف القرارات الصائبة	4.00	0.840	موافقة مرتفعة

5	يقدم نظام المعلومات المعمول به في المصرف معلومات تمكنه من وضع استراتيجية بعيدة المدى	3.78	1.003	موافقة مرتفعة
6	يوفر نظام المعلومات تقارير تمكنه من مقارنة النتائج المحققة مع ما هو مخطط له	4.00	0.970	موافقة مرتفعة
الدرجة الكلية للمحور الثاني		4.00	0.9665	موافقة مرتفعة

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن واقع نظام المعلومات في المصارف محل الدراسة جاءت مرتفع وفقاً لمقياس الدراسة، حيث تتراوح المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة على فقرات هذا المقياس ما بين (3.78-4.44)، وكان أعلى متوسط في الفقرة الأولى والبالغ (4.44) وبانحراف معياري بلغ (0.856) وهذا ما يدل على أن نظام المعلومات المعمول به في المصارف محل الدراسة يوفر معلومات دقيقة، كما بلغ المتوسط الحسابي للعامل واقع نظام المعلومات في المصارف محل الدراسة (4.00)، وهذا ما يدل على حرص واهتمام المصارف محل الدراسة بنظام المعلومات المعمول به مما انعكس بالإيجاب على أفراد عينة الدراسة.

في حين يتراوح انحرافها المعياري بين (0.856-1.132)، كما بلغ الانحراف المعياري العام لمدى التزام المصارف لمبادئ الحوكمة المصرفية (0.9665) والذي يدل على أن التشتت بين إجابات أفراد العينة كان قليلاً نسبياً، أي أن أفراد العينة كانوا متفقين على أغلب فقرات أداة الدراسة.

ج. تحليل دور الحوكمة في رفع جودة مخرجات نظام المعلومات في المصارف محل الدراسة:

من خلال نتائج المتوصل إليها يمكن إعطاء نتائج المتعلقة بالمحور المرتبط بدور الحوكمة في رفع جودة مخرجات نظام المعلومات في المصارف محل الدراسة في الجدول التالي:

الجدول (05): دور الحوكمة في رفع جودة مخرجات نظام المعلومات في المصارف محل الدراسة

الرقم	المحور الثالث	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	يؤدي تطبيق مبادئ الحوكمة إلى تقديم معلومات تتسم بدرجة عالية من الجودة تساعد على فهم أداء المصرف ومركزه المالي.	4.50	0.707	موافقة مرتفعة جدا
2	يؤدي تطبيق مبادئ الحوكمة في المصرف إلى توفير معلومات تتسم بالشفافية والمصادقية مما يؤدي إلى زيادة كفاءة البنك، وزيادة تعبئة المدخرات.	4.39	0.698	موافقة مرتفعة جدا
3	يؤدي تطبيق مبدأ الإفصاح في المصرف إلى زيادة الموثوقية في نظام المعلومات المعمول به.	4.44	0.616	موافقة مرتفعة جدا
4	يسمح المراجع الداخلي برفع جودة نظام المعلومات من خلال دوره الرقابي على مختلف المعلومات الواردة في التقارير المالية من خلال ضمانه دقة البيانات المستخدمة	4.39	0.608	موافقة مرتفعة جدا
5	يسمح المراجع الخارجي بالقضاء على مشكل عدم تماثل المعلومات مما يزيد من جودتها	4.28	0.669	موافقة مرتفعة جدا
6	تتمتع التقارير التي يعبدها البنك بدرجة عالية من الشفافية مما يزيد عنصر الثقة والمصادقية في المصرف	4.44	0.616	موافقة مرتفعة جدا
	الدرجة الكلية للمحور الثالث	4.40	0.652	موافقة مرتفعة جدا

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على مخرجات SPSS

يبين الجدول أعلاه أهمية تطبيق الحوكمة في رفع جودة مخرجات نظام المعلومات في المصارف محل الدراسة جاءت مرتفعة جدا وفقا لمقياس الدراسة، حيث تتراوح المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة على فقرات هذا المقياس ما بين (4.28-4.50)، وكان أعلى متوسط للفقرة الأولى البالغ 4.50 وبانحراف معياري بلغ 0.707 مما يدل على أن تطبيق مبادئ الحوكمة يؤدي إلى تقديم معلومات تتسم بدرجة عالية من الجودة تساعد على فهم أداء المصرف ومركزه المالي، كما بلغ المتوسط الحسابي العام لمدى التزام المصارف لمبادئ الحوكمة المصرفية (4.41)، وهذا ما يدل على أن تطبيق الحوكمة في المصارف محل الدراسة يؤدي إلى رفع جودة مخرجات نظام المعلومات في المصارف محل الدراسة مما انعكس بالإيجاب على أفراد عينة الدراسة.

في حين يتراوح انحرافها المعياري بين (0.608-0.707)، كما بلغ الانحراف المعياري العام لأهمية الحوكمة في رفع جودة مخرجات نظام المعلومات في المصارف محل الدراسة (0.652) والذي يدل على أن التشتت بين إجابات أفراد العينة كان قليلا نسبيا، أي أن أفراد العينة كانوا متفقين على أغلب فقرات أداة الدراسة.

3. اختبار الفرضيات:

يمكن بناء علاقة إحصائية لتأثير مبادئ الحوكمة على جودة مخرجات نظام المعلومات انطلاقا من التحليل الإحصائي لقوائم استبيان الدراسة، أين يمكن تمثيل نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرضية فيما يلي:

الجدول (06): نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرضية

المتغير التابع: جودة مخرجات نظام المعلومات في البنوك				البيان
F	قيمة t المحسوبة	B	معامل التحديد R^2	المتغير المستقل:
10.70	3.987	0.706	0.498	الحوكمة المصرفية
$p \leq 0.05$ ، $N=18$ ، $df(1,17)$				

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على مخرجات SPSS

من الجدول أعلاه نلاحظ تأثير مبادئ الحوكمة على جودة مخرجات نظام المعلومات بدلالة معامل التحديد (R^2) للنموذج العام الذي يشير إلى أن (0.498) من التباين في جودة مخرجات نظام المعلومات تفسره مبادئ الحوكمة، كما يوضح معامل الانحدار B الذي بلغ 0.706 على وجود علاقة طردية موجبة بين مبادئ الحوكمة وجودة مخرجات نظام المعلومات، أي أن زيادة تطبيق مبادئ الحوكمة بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير طردي (زيادة) في مستوى جودة مخرجات نظام المعلومات بمقدار 0.706، ويدعم ذلك قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (10.70) وهي أكبر من قيمتها الجدولية التي بلغت (4.414) عند درجة حرية (1.17)، كما أن قيمة (T) المحسوبة البالغة (3.987) وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية والتي بلغت (1.740) عند مستوى معنوية (0.05) وبما أن قاعدة القرار تنص على رفض الفرضية العدمية إذا كانت قيمة (T) المحسوبة أكبر من قيمة (T) الجدولية، فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تنص على أن مبادئ الحوكمة ترفع من جودة مخرجات نظام المعلومات في المصارف محل الدراسة.

خاتمة:

لقد جاءت هذه الدراسة لتوضيح أهمية الحوكمة المصرفية في رفع جودة مخرجات نظام المعلومات من خلال دراسة حالة مجموعة من المصارف العاملة في بومرداس.

ويمكن عرض أهم النتائج التي تسنى لنا الخروج بها من هذه الدراسة فيما يلي:

- النتائج المرتبطة بمدى التزام المصارف بمبادئ الحوكمة :

إذ من خلال الدراسة تبين أن التزام المصارف محل الدراسة لمبادئ الحوكمة جاءت مرتفعة جدا وفقا لمقاييس الدراسة، والذي مرده إلى حرص بنوك محل الدراسة على تطبيق مبادئ الحوكمة وفق النصوص التي جاءت بها في كل مستوياته، كما أنها تعمل على تقسيم المسؤوليات وفق هيكل تنظيمي محكم يحقق مصالح الجميع. كما أظهرت الدراسة بأن التزام المصارف محل الدراسة بمبادئ الحوكمة لم يتأت إلا من خلال أن:

- الإفصاح في المصارف محل الدراسة يتم بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح؛
- توفر المعلومات لمختلف أصحاب المصالح بأمانة وموضوعية ما يساهم في إدارتها بشفافية؛
- المصارف محل الدراسة تخضع لرقابة دورية على أعمالها؛
- كما أن المراجع الداخلي فيها يتمتع بالاستقلالية التامة عن بقية الوظائف؛
- تمتلك المصارف محل الدراسة وظيفة إدارة مخاطر مستقلة تحت إشراف مسؤولي المخاطر؛
- يرفع المسؤولون في المصارف محل الدراسة تقارير دورية حول المخاطر التي يتعرض لها.

كما أظهرت النتائج الإحصائية لمقاييس التشتت المدروسة أن أفراد العينة كانوا متفقين على أغلب فقرات أداة الدراسة. وهذا ما يدل على أن المصارف محل الدراسة تلتزم بتطبيق مبادئ الحوكمة مما انعكس بالإيجاب على أفراد عينة الدراسة.

- النتائج المرتبطة بواقع نظام المعلومات في المصارف محل الدراسة :

جاءت نتائج واقع نظام المعلومات في المصارف محل الدراسة إيجابية وفقا لمقاييس الدراسة، وهذا ما يدل على:

- أن نظام المعلومات المعمول به في المصارف محل الدراسة يوفر معلومات دقيقة؛
- الحرص والاهتمام بنظام المعلومات المعمول به مما انعكس بالإيجاب على أفراد عينة الدراسة؛

- يوفر نظام المعلومات المعمول به في المصارف محل الدراسة معلومات دقيقة، وامتلاكها لبرامج حديثة مناسبة لتشغيل نظام المعلومات؛ متميزة بالمرونة وقابلة للتعديل؛
 - يوفر نظام المعلومات المعمول به في المصارف محل الدراسة المعلومات اللازمة في الوقت المناسب لاتخاذ مختلف القرارات الصائبة، بما يمكن من وضع استراتيجية بعيدة المدى؛
 - يوفر نظام المعلومات تقارير تمكنه من مقارنة النتائج المحققة مع ما هو مخطط له.
- كما أظهرت النتائج الإحصائية لمقاييس التشتت المدروسة أن أفراد العينة كانوا متفقين على أغلب فقرات أداة الدراسة. وهذا ما يدل على أن نظام المعلومات في المصارف محل الدراسة تمتاز بواقع ينعكس بالإيجاب على أفراد عينة الدراسة.

- النتائج المرتبطة بدور الحوكمة في رفع جودة مخرجات نظام المعلومات:

- إذ تبين أن التزام المصارف محل الدراسة بتطبيق الحوكمة بغية رفع جودة مخرجات نظام المعلومات فيها كانت إيجابية جدا وفقا لمقاييس الدراسة، مما يدل على أن تطبيق مبادئ الحوكمة يؤدي إلى تقديم معلومات تتسم بالجودة ويساعد على فهم أداء المصارف ومركزها المالي. كما أظهرت الدراسة بأن:
- تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف محل الدراسة يؤدي إلى توفير معلومات تتسم بالشفافية والمصادقية مما يؤدي إلى زيادة كفاءة المصارف، وزيادة تعبئة المدخرات؛
 - تطبيق مبدأ الإفصاح يؤدي إلى زيادة الوثوقية في نظام المعلومات المعمول به. كما تتمتع التقارير التي تعدها المصارف بدرجة عالية من الشفافية مما يكون الثقة والمصادقية في المصارف محل الدراسة؛
 - وجود المراجع الداخلي يسمح ويساهم برفع جودة نظام المعلومات من خلال دوره الرقابي على مختلف المعلومات الواردة في التقارير المالية من خلال ضمانه دقة البيانات المستخدمة، كما يسمح المراجع الخارجي بالقضاء على مشكل عدم تماثل المعلومات مما يزيد من جودتها.
- كما أظهرت النتائج الإحصائية لمقاييس التشتت المدروسة بخصوص تحليل أهمية الحوكمة في رفع جودة مخرجات نظام المعلومات في المصارف محل الدراسة أن أفراد العينة كانوا متفقين على أغلب فقرات أداة الدراسة. وهذا ما يدل على أن تطبيق الحوكمة يساهم في رفع جودة مخرجات نظام المعلومات في المصارف محل الدراسة بما ينعكس بالإيجاب على أفراد عينة الدراسة.

وانطلاقاً من النتائج السابقة يمكن عرض اختبار الفرضيات التي ارتكز عليها العمل على النحو الموالي:

- صحة الفرضية الأولى والتي مفادها أن هناك مظاهر لتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية حسب النصوص التي جاءت بها في المصارف محل الدراسة، وهذا ما يدل على أن هناك إدراك ووعي من طرف مختلف المسؤولين في المصارف المبحوثة بأهمية الحوكمة المصرفية وذلك من خلال حرصها على تقسيم مختلف المسؤوليات وفق هيكل تنظيمي، بالإضافة إلى ضمانها تحقيق إدارة شفافة.

- نفي الفرضية الثانية والتي مفادها أن نظام المعلومات المصرفي المتبنى في المصارف محل الدراسة غير فعال في تزويد مختلف الإدارات بالمعلومات الدقيقة التي يحتاجها متخذ القرار، واستناداً على النتائج المتحصل عليها تبين أن هناك إجماع بين المصارف المبحوثة على أن نظام المعلومات المتبنى يتميز بالفعالية في تزويد مختلف الإدارات بالمعلومات اللازمة للقيام بمختلف الوظائف في الوقت المناسب لاتخاذ مختلف القرارات الصائبة.

- صحة الفرضية الثالثة والتي تنص على أن الحوكمة المصرفية أداة فعالة تؤثر في رفع جودة مخرجات نظام المعلومات في المصارف محل الدراسة، وبناء على تم استعراضه تبين أن الحوكمة المصرفية تساهم بشكل فعال في رفع جودة مخرجات نظام المعلومات في المصارف محل الدراسة مما ينعكس بالإيجاب عليها، حيث أن تطبيقها يسمح بتقديم معلومات تتميز بدرجة عالية من الإفصاح والشفافية التي تؤدي إلى زيادة الموثوقية والمصدقية في مخرجات نظام المعلومات مما يؤدي إلى زيادة كفاءة المصارف محل الدراسة.

وعلى ضوء استنتاجات الدراسة يمكن تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات:

- على المصارف أن تولي اهتماماً خاصاً بمفهوم الحوكمة المصرفية من خلال زيادة الوعي بين العاملين ومختلف المستويات الإدارية بأهميتها واعتبارها عنصراً مهماً يؤدي إلى تحسين مستوى أداء المصارف؛

- ضرورة العمل على زيادة الالتزام بمبادئ الحوكمة المصرفية بين مختلف العاملين كونها تسمح بتحسين مستويات الشفافية والإفصاح وتوفير معلومات تتسم بدرجة عالية من الجودة؛

- إعداد وتنفيذ دورات تدريبية وبرامج تكوين في مجال الحوكمة لمختلف العاملين في المصرف.

قائمة المراجع:

1. إسماعيل إبراهيم عبد الباقي. (2016). *إدارة البنوك التجارية*. عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع ص: 306.
2. الطيب لحليح، و ريم عموري. (2015). *الحوكمة المصرفية في ظل التحولات العالمية*. مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد الثالث (العدد الثالث)، ص ص: 214-215.
3. بن عيشيعمار. (جوان، 2016). تطيق مبادئ الحوكمة المصرفية وأثرها في جودة المعلومات المحاسبية - دراسة ميدانية في البنوك الجزائرية - حالة ولاية بسكرة. مجلة البشائر الاقتصادية (العدد 5)، ص: 120.
4. حاكممحسن الربيعي، و حمد عبد الحسين راضي. (2011). حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة. عمان، الأردن: دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، ص: 11.
5. حسن كرمالذبحاوي، و نور جابر محمد علي. (2018). الحوكمة المصرفية وانعكاساتها على الأداء المصرفي - دراسة عينة من المصارف التجارية الخاصة للمدة 2005-2015. مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الخامس عشر (العدد 02)، ص: 125.
6. حسين مصطفىلهالي. (25-29 نوفمبر، 2007). نظم المعلومات البنكية ودعم اتخاذ القرارات (ندوة الخدمات البنكية الإلكترونية الشاملة (رؤية مستقبلية). 01. جمهورية مصر العربية، القاهرة.
7. عبد الحميد عبدالمطلب. (2005). البنوك الشاملة : عملياتها وإدارتها. كلية الإقتصاد، عين شمس، مصر: الدار الجامعية، ص ص: 197-200.
8. عماد عبد الوهابالصباغ. (2004). نظامالمعلومات ماهيتها ومكوناتها. الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
9. معيزي أحلام بن رحيم محمد خميسي. (2012). أثر تطبيق قواعد الحوكمة المصرفية لزيادة القدرة التنافسية في البنوك التجارية. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية (08)، ص: 209.
10. نجم عبد الله، وآخرون الحميدي. (2004). نظامالمعلومات الادارية مدخل معاصر. عمان الاردن: دار وائل للنشر. ص68.
11. هاني مريم. (ديسمبر، 2016). نحو تفعيل دور الحوكمة المصرفية في التقليل من الفساد في القطاع المصرفي *الجزائري*. مجلة ميلاف للبحوث والدراسات (العدد الرابع)، ص: 224.
12. Basel Committee on Banking Supervision. (2015). *Guidelines Corporate Governance Principle for banks*. Bank For International Settlement.
13. Elidrissi Djamila, E. A. (2010). Contribution des systèmes d'information à la performance des organisations : le cas des banques. *Revue des Sciences de Gestion*(241), pp : 55- 61.
15. Reix, R. (2002). *Système d'information et management des organisations*. Paris, FRANCE: Vuibert, 4e édition, P: 11.
16. Sohail, S, Rasul, F, & Fatima, U. (2017). Is internal and external mechanism of gouvernance enriching the performance of the banking sector of Pakistan? *corprate gouvernance: the international journal of business in society*, 17(4), pp: 629-642.